تعيد مئات الالوف من اللاجئين العرب الفلسطينيين بعد حرب ١٩٤٨ ومرة ثانية بعد حرب ١٩٦٧ . وبعد هذه الحرب الاخيرة ، سمح لقسم رمزي من اللاجئين بالعودة الى بيوتهم على الضفة الغربية . وكان اللاجئون غير العائدين هم الذين صودرت املاكهم بموجب قانون ملكية الغائبين .

وتسهل دول المستوطنين مجيء مهاجرين مؤهلين : اوروبيين بيض لجنوب افريقيا ويهود لاسرائيل . ويعطي قانون العودة الاسرائيلي الحق لاي اسرائيلي (محدد شرعيا وفقا للقوانين الدينية) في الاستقرار في اسرائيل واكتساب المواطنية. وكما هي الحال في جنوب افريقيا ، فالمهاجرون يحصلون على مساعدة اجتماعية واقتصادية في الاسكان . وفي الوقت ذاته تميز قوانين المواطنية ضد السكان الوطنيين (انظر جورج جبور ، ص ٦٤) . وباختصار فان حركات الاستعمار الاستيطاني تغتصب الارض الوطنية ، وتطرد او تحصر السكان الوطنيين وتشجع مجيء مهاجرين مستوطنين مؤهلين . وهم يسوغون هذا في اطار ايديولوجيا تشتمل على افكار تقول انهم يمدنون السكان الوطنيين ، ولكن كثيرا ما يكون هذا التسويغ توراتيا . ويبرز هذا بنوع خاص في جنوب افريقيا واسرائيل .

كانت الكنيسة المصلحة الهولندية ، كنيسة المستوطنين الافريكانيين ، اعتمادا على بعض عبارات العهد القديم ، تعتقد ان عدم المساواة بين الاجناس هو امر مقدر من الله . اما السود ، الذين تعتبرهم الكنيسة من سلالة حام ، فمقدر لهم ان يخدموا البيض . وفكر البوير في الغاء الاستعباد بوصفه مناقضا لمفاهيم الكتاب المقدس (انظر جورج جبور ، ١٩٧٠ ، ص ٥٨) . ونظر الافريكانيون الى السود على انهم ادنى مرتبة منهم ومنحطين وغير متمدنين .. ورسالة البيض هي تمدينهم .

والصهاينة ، ايضا ، يعتمدون على مقاطع من التوراة لتسويغ ادعائهم واستعمار فلسطين . فبالاضافة الى وظيفة الصهاينة لحمل المدنية الى منطقة اسيوية متخلفة (كما كتب هيرتزل في مذكراته) فقد اعتبروا فلسطين ارض الموعد ، المعطاة لهم من الله . وليس استعمارهم البلاد اكثر من مجرد استعادة ما هو لهم توراتيا وتحقيق النبوة التوراتية . وتستمر تصاريح زعمائهم في التكلم عن ارض اسرائيل التي تشتمل على الكثير من الاراضي الحالية التي احتلت منذ حرب ١٩٦٧ .

النظام الاستعماري للسكان الوطنيين . كما يشير فان دن برغ ، يقيم المستعمرون المستوطنون «ديموقراطية هيرنفولك» ويفرضون فيها على السكان الوطنيين — الذين يبقون منهم تحت سيطرتهم — نظاما استعماريا يتميز بثلاث صفات رئيسية :

(أ) حرمان الحقوق السياسية والسيطرة السياسية (ب) الفصل الاجتماعي ، (ج) الاستغلال الاقتصادي . ووسائل تحقيق السيطرة السياسية على السكان الوطنيين وحرمانهم حقوقهم السياسية هي مباشرة وغير مباشرة معا . فبفضل الادعاء المتناقض بالديموقراطية البرلمانية ، تلجأ انظمة المستوطنين ، اكثر الاحيان ، الى وسائل دقيقة وغير مباشرة لكبح الحريات السياسية للسكان الوطنيين . وفي جنوب افريقيا وروديسيا حيث السكان السود الوطنيين يشكلون الاكثرية العددية ، يحرم الوطنيون صراحة حق التصويت . وفي اسرائيل ضمن حدود ١٩٤٨ حيث يشكل ما تبقى من السكان الوطنيين اقلية (نحو ١٢٪) ، فانهم لم يحرموا الحقوق السياسية ولكنها قيدت الى حد كبير .

لقد قيدت حرية التعبير والاجتماع تقييدا شديدا عن طريق قانون المنشورات والتسلية لعام ١٩٦٣ وقانون قمع الشيوعية لعام ١٩٥٠ في جنوب افريقيا . وتحدد « الشيوعية » بانها اي مبدأ « يهدف الى احداث اي تغيير سياسي ، صناعي ، اجتماعي او اقتصادي ضمن الاتحاد عن طريق تشجيع الاضطراب او اختلال النظام ، وعن طريق اعمال او اهمال غير قانونيين او عن طريق التهديد بمثل هذه الاعمال او هذا الاهمال » (انظر جورج جبور ، ١٩٧٠ ، ص ٦٧) . وقد عنى مثل هذا التحديد الواسع للقانون قمع اي نشاط للسكان الوطنيين . ففي سنة ١٩٦٣ وحدها ، حظرت ٧٥٠٠ منشورة . اما القوانين الاسرائيلية التي تكبح حرية التعبير عند السكان الوطنيين فهي اكثر حذرا وتحفظا ولكنها لا تقل عن قوانين جنوب افريقيا فعالية . فالمنشورات الفلسطينية المستقلة في اسرائيل اما لا يسمح باصدارها او تقيد ويسيطر